

التقسيمات الدلالية بين المنطق واللغة

Semantic Divisions Between Logic and Language

M.D. Subhi Taher Abdullah
General Directorate of Education, Al-Najaf
Al-Ashraf Governorate
Al-Furat Secondary School for Boys
Shekhsabah123@gmail.com

م.د. صبحي طاهر عبدالله
المديرية العامة لتربية محافظة النجف الأشرف
اعدادية الفرات للبنين

تاريخ النشر: 2026/6/1 تاريخ القبول: 2026/3/17 تاريخ الإستلام: 2026/2/14
Received: 14 / 2 / 2026 Accepted: 17 / 3 / 2026 Published: 1 / 6 / 2026

الأقسام من تقسيم إلى آخر. وقد يكون المقسم هو مطلق الدلالة كما في التقسيم المنطقي واعتماد طبيعية العلاقة بين الدال والمدلول أساسا للقسمة مع اعطاء الدلالة اللفظية مساحة من الاهتمام ، كما سيظهر ذلك في المبحث الأول. اما كتب اللغة فتناول بعضها مطلق الدلالة مقسما كذلك كما فعل الجاحظ، وبعضها كان المقسم

ملخص:
بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين. ذكرت بعض مؤلفات المنطق واللغة مفهوم الدلالة، وتطرقت لمسألة التقسيمات الدلالية وقد تعددت تلك التقسيمات بموجب لحاظ أساس القسمة المعتمد في التقسيم مما يؤدي إلى اختلاف

be general signification, as in logical classifications, where the natural relationship between the signifier and the signified is taken as the basis, with particular attention given to verbal signification, as will appear in the first section.

As for linguistic works, some of them dealt with general signification, as did al-jāhiz, while others restricted the division to verbal signification, as did Ibn Jinnī. However, the basis of classification was not always clear, and certain observations can be made on both approaches, which is discussed in the second section. Due to the importance of verbal signification, and since words are usually directed toward it, one can observe a common ground between logic, language, and even jurisprudential principles (*uṣūl*). This common ground addresses a special division of verbal signification that produces categories which interrelate in determining and clarifying the speaker's intended meaning. This is the subject of the third section, as will be explained, God willing.

Keywords: meaning, signification, rational signification, verbal signification, denotative signification (*muṭābaqa*), implicative signification (*taḍammun*), inferential signification (*iltizām*).

مختصاً بالدلالة اللفظية كما فعل ابن جني ، إلا إن أساس القسمة لم يكن واضحاً، ويمكن إبداء بعض الملاحظات على كلاً التقسيمين، وهذا ما تناوله المبحث الثاني، ولأهمية الدلالة اللفظية وانصراف اللفظ إليها عادة يمكن ملاحظة مساحة مشتركة بين المنطق واللغة بل والأصول، تتناول تقسيماً خاصاً للدلالة اللفظية ينتج أقساماً لها ، تتأصر في تحديد وبيان مرادات المتكلم وهذا ما تناول المبحث الثالث ، كما سيأتي ان شاء الله .
الكلمات المفتاحية : المعنى، الدلالة، الدلالة العقلية الدلالة اللفظية، الدلالة المطابقية، الدلالة التضمنية، الدلالة الالتزامية.

Abstract

Peace and blessings be upon the Master of the Messengers, our Prophet Muhammad, and his pure and righteous family. Some works on logic and language have mentioned the concept of signification (*dalālah*) and addressed the issue of semantic divisions. These divisions have varied according to the basis of classification adopted, which leads to differences from one division to another. The subject of division may



المقدمة

لا يخفى ان للموضوعات المتعلقة بمباحث الدلالة أهمية واضحة في الميدان اللغوي ، كما لا يخفى تعدد عناوين وأشكال تلك الموضوعات ، ومن ذلك المباحث المتعلقة بتقسيمات معينة يمكن أن تبرز مصاديق خاصة تتعلق بمفهوم الدلالة ، وهنا يمكن إبراز بعض المقارنات بين التقسيمات المنطقية للدلالة وبعض التقسيمات اللغوية ، بلحاظ أكثر من وجه ، وإبراز شيء من التباين أو التوافق بلحاظ تلك التقسيمات ، وبيان أهمية بعض الفوارق الدلالية بين بعض الأقسام، وما لذلك من تأثير على المعنى العام المتضمن لتلك الدلالات .

وقد تضمن البحث هذه الأمور معتمهيد لتوضيح بعض المفاهيم المتعلقة به، فشمّل ثلاثة مباحث، تضمن الأول تقسيمات دلالية للمنطقيين، وتضمن الثاني بعض التقسيمات اللغوية ، بينما تضمن الثالث إمكان إيجاد مساحة مشتركة بين التقسيم المنطقي واللغوي المتمثل بعلم وإبراز أهمية تلك الأقسام المشتركة فيما يتعلق بالبعد الدلالي، مع الإشارة إلى الفارق

المتعلق بلحاظ خصوصية علم المنطق وبعده العقلي، وخصوصية علم اللغة وبعده العرفي فيا يتعلق بتلك الأقسام الدلالية.

تمهيد

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيد المرسلين نبينا محمد وآله الطيبين الطاهرين. قال صاحب العين: ((الدلالة مصدر الدليل بالفتح والكسر))^(١)، وفي التهذيب (الدلالة بالكسر والفتح... دلت بهذا الطريق دلالة أي عرفته))^(٢)، قال الجوهري ((الدليل وما يستدل به ... وقد دله على الطريق يدلّه دلالة ودُلُولَة والفتح أعلى))^(٣)، وقال ابن فارس ((الدال واللام أصلان، احدهما إبانة الشيء بأمانة تتعلمها، والآخر اضطراب الشيء، فالأول قولهم دلت فلاناً على الطريق))^(٤)، وقيل ((الدليل في اللغة هو المرشد وما به الإرشاد))^(٥).

ومن كل ذلك يمكن القول إن المعنى المركزي يشمل مفاهيم متقاربة كالتعريف والإبانة والإرشاد وما قارب ذلك، هذا لغة.

أما في الاصطلاح فالدلالة ((كون الشيء بحالة يلزم من العلم به

العلم بشيء آخر، والشيء الأول هو الدال والثاني هو المدلول))^(١)، وقريب منه قولهم ((هي ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة ان يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر))^(٧).

وفهم من كلا التعريفين كون المحقق لماهية الدلالة ومفهومها هو نحو ارتباط وتآصر بين الدال والمدلول يجعل الأول كاشفاً عن الثاني، بغض النظر عن تباين المصاديق المتعددة المحققة لذلك، وهو قريب من المعنى اللغوي إلا إنه ركز على ثنائية الدال والمدلول المحققان للدلالة بمعناها المصدرية. أما المقصود من قسمة الشيء فهو ((تجزئته وتفريقه إلى أمور متباينة... ويسمى الشيء (مقسماً) وكل واحد من الأمور التي انقسم إليها يسمى (قسماً) تارة بالقياس إلى نفس المقسم و(قسماً) أخرى بالقياس إلى غيره من الأقسام))^(٨)، والمفترض أن يكون هذا التباين بين الأقسام موجباً لتباين الأحكام المتعلقة بها وممايزها ليرتب على القسمة ثرة علمية، فيجب أن لا يكون قسم الشيء قسماً له ولا

قسيم الشيء قسماً منه ولا ينقسم الشيء إلى نفسه وغيره وغير ذلك من الأمور التي يجب ان تراعى كي تكون القسمة قسمة منطقية، وهذه القسمة قد تكون عقلية دائرة بين النفي والإثبات فيمتنع ان يكون للمقسم قسماً آخر خارجاً عنها، وقد تكون القسمة استقرائية فلا يمنع عقلاً وجود قسم آخر للمقسم، لكن الاستقراء والتبع هو المعتمد في بيان أقسام الشيء.

وتجدر الإشارة إلى أن الشيء الواحد يمكن أن يكون له عدة تقسيمات بمقتضى تعدد لحاظ أساس القسمة، لذا يجب أن لا يلحظ أكثر من أساس في قسمة واحدة وإلا لم تكن تلك القسمة منطقية كذلك، وفيما يتعلق بالدلالة فيمكن القول بأن التركيز على المصاديق المختلفة المحققة لمفهوم الدلالة يجعل بالإمكان تقسيمها مطلقاً - أو اللفظية منها لأهميتها - إلى أقسام متعددة، لذا يمكن أن نجد جملة من التقسيمات الدلالية وما يمكن أن يلاحظ عليها في المباحث الآتية.

المبحث الأول: التقسيم المنطقي للدلالة

ذكرت كتب المنطق مفهوم الدلالة



فبينت^(٩) أقسامها بجعل الكيفية الموجبة للانتقال من الدال إلى المدلول أساساً للقسمة فنتج عن ذلك ثلاثة أقسام هي: الدلالة العقلية والطبيعية والوضعية. فالمقسم هو مطلق الدلالة، والأقسام بلحاظ أساس القسمة هي هذه الثلاثة المتباينة حصراً، أما من حيث كون المقسم مطلق الدلالة فواضح مع عدم التقييد، وأما من حيث انحصارها بالثلاثة فهل هو بالقسمة العقلية أم الاستقرائية؟ قيل ((إن انحصارها في الوضعية والعقلية والطبيعية فبالاستقراء لا بالحصر العقلي الدائر بين النفي والإثبات))^(١٠). أي إن استقراء مصاديق مطلق الدلالة بلحاظ كيفية العلاقة بين الدال والمدلول هو الذي افرز هذه الأقسام الثلاثة، إذ أن اعتماد القسمة العقلية للوصول إلى هذه الأقسام يقتضي القول إن الدلالة أما أن تكون بالمواضع أولاً، والأولى هي الوضعية، والثاني أما أن تكون بحسب مقتضى الطبع أولاً، والأولى هي الطبيعية والثانية هي العقلية، فيشكل حينئذ على الحصر الثاني بأن عدم كون الدلالة طبيعية لا يستلزم انحصارها في العقلية، أي أن عدم اجتماعهما لا

يلزم منه عدم ارتفاعهما في قسم آخر^(١١). لكن لا يبعد القول بإمكان اعتماد القسمة العقلية أيضاً للوصول إلى هذه النتيجة بأن يقال الدلالة إما أن تكون بوضع واضح أو لا، والأولى هي الوضعية، والثانية إما أن يكون بالإمكان اختلافها وتخلفها، والأولى هي الطبيعية والثانية هي العقلية، فعلى هذا لا يتصور ارتفاعها كما لا يتصور اجتماعهما فيرتفع الإشكال. والمتحصل: إمكان تقسيم مطلق الدلالة إلى هذه الأقسام بالقسمة الاستقرائية أو العقلية لذا ينبغي الإشارة إلى كل هذه الأقسام .

١- الدلالة العقلية

وملاكها كون الارتباط بين الدال والمدلول ترابط ذاتي واقعي، ليس بوضع واضح وجعل جاعل، فلا يختلف ولا يتخلف، بل هو محكوم بقوانين عامة، فالعقل هو الذي يلحظ عدم الانفكاك بين الدال والمدلول خارجاً بال تكرار، فيحكم بما هو إدراك بكاشفية الدال عن المدلول بعد حكمه بالملازمة الواقعية بينهما، لكن قد يقال بأن لحاظ ذاتية العلاقة بينهما قد تجعل من ((الأنسب أن تسمى

ذاتية لأن العقل كما يستكشف هذه العلاقة يستكشف العلاقة الطبيعية والوضعية بين الدال والمدلول^(١٢). ومع هذا يمكن رفع هذا الإشكال بكون المقصود استقلالية العقل باستكشاف الارتباط وإدراك تلك الملازمة الخاصة بين الدال والمدلول دون ضمنية عناصر زائدة على ذلك، وإلا فلا إشكال بأن العقل هو المستكشف لكل تلك التلازمات والارتباطات المحققة لمفهوم الدلالة بكل أقسامها، إلا إن الملاك هو خصوصية المستكشف أي واقع شكل العلاقة التلازمية بين الدال والمدلول التي جعلت أساساً لقسمة مطلق الدلالة .

ومصاديقها واضحة ، تتمثل بالمتلازمات الواقعية التي يمكن ان يدركها العقل بما هو فيكون لحاظ أحد الأمرين كاشفاً عن الآخر بمقتضى هذه الملازمة فالأول هو الدال والثاني هو المدلول، قال الرضي ((وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالاً على شيء منه، بل دلالاته عقلية لا لفظية لان كل فعل لا بد له من مكان))^(١٣)، والمقصود بلفظ الفعل مصاديق الألفاظ الدالة على الفعل مثل (قام وقعد واكل ... وما شاكل). فهي

تدل على الأحداث المختلفة بالمادة ، وأما المكان والزمان ، فمع أن كليهما مدلول عليه عقلاً ، لان كل فعل لا بد له من مكان وزمان ، إلا أنه ذكر المكان، لأن الزمان يدل عليه لفظ الفعل كالحديث، غاية الأمر أن دلالة اللفظ على الحدث بالمادة أما الدلالة على الزمان فبالهيئة، حيث يفهم من بعضها الدلالة على معنى الماضي وفي بعضها الدلالة على الحال أو الاستقبال، أما المكان فهو مدلول عليه عقلاً، لأن الدلالة عليه تتحقق بمقتضى التلازم الخارجي من دون أن يكون للفظ بما هو دلالة عليه لا مادة ولا هيئة .

الدلالة الطبيعية:

وملاكها كون الارتباط بين الدال والمدلول من مقتضيات الطبع، وكثير منها يكون مشتركاً بين أبناء الجنس البشري أو حتى غيره . ومصاديقها كثيرة، كالكيفيات الخاصة الكاشفة عن معان مختلفة ، كالفرح والحزن والغضب وما شاكل ذلك، نعم قد يختص بعضهم بمجموعة دون أخرى أو فرد دون آخر، لإمكان تباين بعض الطباع فليست هي كالدلالة العقلية في عدم الاختلاف والتخلف بل دونها . أما متعلق الدلالة هنا فهل هو



صاحب الكيفية الخاصة أم الملاحظ لها ؟ قوى بعضهم الأول وذلك لأن وجود المدلول ((تبعاً لوجود اللفظ أو الحركة لا ربط له بوجود السامع أو المشاهد، وإنما يستفيد الأخير وجوده بمقتضى طبع صاحب الدال))^(١٤)، لكن لا يبعد القول بتقوية الثاني، لأن الكيفية الخاصة كالفرح والحزن والألم وما شاكل وإن كان وجوده مختصاً بالأول لكنه بهذا اللحاظ وقطع عن لحاظ الثاني لا يتعنون بعنوان الدال والمدلول بل بعنوان السبب والمسبب، أما عنوان الدال و المدلول فهو متعلق بلحاظ الثاني إذ به يتحقق مفهوم الكشف والكاشفية المقوم لمفهوم الدلالة بعد العلم بالملزمة، لأنها كما تقدم ((كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر)) ، ويمكن التمثيل للدلالة الطبيعية بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَتَلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ تَعْرِفُ فِي وُجُوهِ الَّذِينَ كَفَرُوا الْمُنْكَرَ﴾، قال أبو حيان: ((لأن الوجه يظهر فيه الترح والفرح للذان محلهما القلب))^(١٥)، فتكون تلك الكيفيات الظاهرة كاشفه على تلك المعاني الباطنة ((إذ بدت على وجوههم أمارات الإنكار بالتجهم

والعبوس والبسور، ونحو ذلك، مما يدل على البغض والحفيظة الكامنة في نفوسهم))^(١٦)، وقيل أيضاً في تفسير الآية ((تستدل من وجوههم على المكروه وإرادة فعل القبيح))^(١٧)، لذا صح بأن هذه دلالات طبيعية لكونها هي الصورة الكاشفة عما خفي من المعاني.

فتحقق مفهوم الدلالة الطبيعية بانكشاف تلك المعاني الخفية للمشاهد بمقتضى التلازم الطبيعي بينها وبين الكيفيات الخاصة، وإلا لكانا متعنونين بعنواني العلة والمعلول إذا قصر النظر على الأول فقط .

٣- الدلالة الوضعية .

وهي ما كان الارتباط فيها بين الدال والمدلول متحققاً بالوضع والجعل ، وبتكرار الأقران الجعلي يتقوى الارتباط وتتحقق كاشفية الدال عن المدلول المحققة لمفهوم الدلالة الوضعية، لذا يكون التباين والاختلاف والكثرة واضحاً بشكل كبير قياساً إلى الدلالة الطبيعية فضلا عن العقلية، لكثرة المشتركات الطبيعية ووحدة العقل بخلاف الوضع والجعل .

ويمكن تقسيم الدلالة الوضعية

بالقسمة العقلية إلى لفظية وغير لفظية، لأن الدال فيها أما إن يكون لفظاً أو غيره، والأولى هي اللفظية والثانية هي غير اللفظية، ولا يخفى إن هذا التقسيم هو لإفراز الدلالة اللفظية وبيان أقسامها لتمييزها وأهميتها في علوم اللغة والأصول والتفسير وغيرها فأفردت في قسم مقابل باقي أقسام الدلالة الوضعية. الدلالة غير اللفظية:

وهي الدلالة التي يكون فيها ((الدال الموضوع غير لفظ ... كالإشارات والخطوط والنقوش وما يتصل بها من رموز العلوم ... ونحو ذلك))^(١٨)، أما الرموز الكتابية فهي حاكية عن الدلالة اللفظية وفي طولها لأنها دلالة مستقلة. وواضح هنا إن الموجب للانتقال من الدال إلى المدلول إنما هو بمقتضى الملازمة الجعلية الاختيارية التي يمكن أن تختلف تبعاً لوضعها.

الدلالة اللفظية :

وفيها يكون الدال هو لفظ مخصوص لذا عرفت بأنها ((كون اللفظ بحالة ينشأ من العلم بصدوره من المتكلم العلم بالمعنى المقصود به))^(١٩)، فمع أن هذه العلاقة ليست واقعية لكن قوة الارتباط بمقتضى

عوامل معينة تجعل سماع اللفظ من المتكلم علّة لحضور المعنى عند السامع، قال ابن سينا ((إذا ارتسم في الخيال مسموع، ارتسم في النفس معنى، فعرفت النفس إن هذا المسموع لهذا المفهوم، فكلما أورده الحس على النفس التفت إلى معناه))^(٢٠)، بل يمكن القول إن هذا الانتقال يحصل حتى لو لم يصدر ذلك اللفظ من المتكلم القاصد بل حتى من غير المتكلم، وذلك لقوة ذلك الارتباط، فيكون اللفظ مرآة للمعنى، فالمعنى وإن كان هو المقصود أولاً وبالذات واللفظ ثانياً وبالعرض إلا أنه هو المسبب للكشف عنه بمقتضى تلك العلاقة. وقد لوحظ أنها بهذا المعنى يمكن أن تنقسم أيضاً إلى أقسام يكون أساس القسمة هو اختلاف الكيفية التي يحقق بها اللفظ وظيفته في الكشف عن المعنى، فهي تنقسم على ثلاثة أقسام بـ((الحصر العقلي، لأن الدلالة إما أن تكون على نفس المعنى الموضوع له، فدلالته دلالة المطابقة ... أو على جزء معناه فدلالته التضمن ... أو على لازم معناه الذهني ... فدلالته التزام))^(٢١).



١- الدلالة المطابقية :

وفيهما يكون اللفظ دالاً على تمام المعنى الموضوع له فيكون مساوياً له فيتحقق استحضار المعنى بنفس اللفظ دون إضافة أي ضمنية أخرى زائدة على ذلك، كدلالة لفظ الكتاب على تمام معناه بلا حاجة إلى الاستعانة بأمر آخر زائد على ذلك ، ويمكن القول أنها الأصل في الدلالة اللفظية.

٢- الدلالة التضمنية .

وفيهما يكون اللفظ دالاً على جزء المعنى ، فإن الدلالة على الكل دلالة على الجزء، وإن كان ذلك بشكل غير مباشر، فهذا الجزء وأن كان له لفظ خاص يدل عليه بالدلالة المطابقية فكذلك يمكن ان يكون مدلولاً عليه بلفظ آخر ولكن بالدلالة التضمنية ، نعم يكون ذلك بلحاظ كونه جزء من ذلك المعنى الآخر، كدلالة لفظ الكتاب على الورقة أو البيت على الجدار مثلاً.

٣- الدلالة الالتزامية :

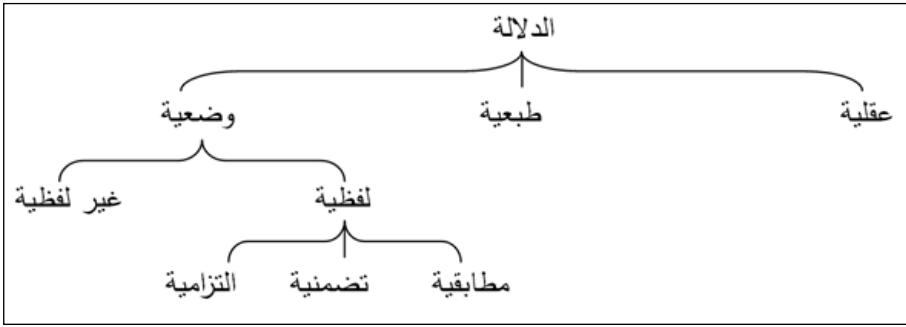
وفيهما يكون اللفظ دالاً على معنى خارج عن معناه الموضوع له مطابقة، لازم له خارجاً، كدلالة لفظ السقف على الحائط أو دلالة ألفاظ الأفعال على المكان، فهذه المعاني وإن

كان لها ألفاظ تدل عليها بالمطابقة كونها الأصل في الدلالة اللفظية، إلا انه يمكن أن تكون مدلولاً عليها بألفاظ أخرى ولكن بالاستلزام، نعم يشترط في تحقق الدلالة الالتزامية أن يكون التلازم راسخاً واضحاً بيناً كي يتحقق الانتقال فلا يكفي كونه ملازماً ولكنه محتاج إلى نوع من النظر وتعدد الوسائط وإلا كان أقرب إلى مفهوم الاستدلال منه إلى الدلالة، ولاشك أن الدلالة المطابقية هي أساس الدلالة اللفظية، إذ عليها المدار في تأدية اللغة وظيفتها بالدرجة الأولى، إلا أن الدالتين الآخريتين لهما أهمية أيضاً في فهم مقاصد الكلام واستجلاء مراد المتكلم.

وهنا تجدر الإشارة إلى القول بإمكان تقسيم الدلالة ابتداءً إلى لفظية وغير لفظية ثم تفريع العقلية والطبيعية والوضعية على ذلك^(٣٢). لكن لا يبعد القول بأن التقسيم المتقدم أكثر فائدة وضبطاً، إذ لا يمكن جعل الأقسام الثلاثة تحت مقسم اللفظية، لوضوح خروج العقلية والطبيعية عن ذلك، وكون الوضعية اعم منها كما هو واضح، فيتعين جعلها تحت مقسم غير اللفظية، وهذا وإن كان منطقياً بلحاظ العقلية والطبيعية

قسم من أقسام الدلالة الوضعية قد جعلت قسيمة تعبر اللفظية وفق هذا التقسيم، فصار قسم الشيء قسيماً لمقسمه، كما أن تفریح الدلالات الثلاث: المطابقية والتضمنية والالتزامية تنسجم مع التقسيم الأول كما هو واضح.

إلا أن جعل الوضعية تحت مقسم غير اللفظية قد لا يكون مناسباً لكون الوضعية أعم من اللفظية وغيرها، فكيف تكون قسماً منها، كما أن الدلالة اللفظية هي قسم من أقسام الدلالة الوضعية كما هو واضح، واللفظية التي هي



العقد تم الخط ثم الحال وتسمى نصبة، والنصبة هي الحال التي تقوم مقام تلك الأصناف ولا تقصر عنها، ولكل واحدة من هذه الخمسة صورة بائنة من صورة صاحبها، وحية مخالفة لأختها))^(٣٤)، ويمكن أن يلحظ عليه عدة أمور.

(١) انه تقسيم لمطلق الدلالة لاشتمالها على العقلية وغيرها. (٢) ظاهر قوله أنها خمسة أصناف لا تزيد ولا تنقص إنها قسمة عقلية، وإن لم يجعلها بصورة الدوران بين النفي والإثبات.

المبحث الثاني : تقسيمات لغوية ودلالية :

ذكرت كتب اللغة بعض التقسيمات الدلالية، وممن تعرض لتقسيم الدلالة عمر بن بحر الجاحظ فقد عرّف البيان بأنه ((اسم جامع لكل شيء كشف لك قناع المعنى وهتك الحجب دون الضمير))^(٣٣)، تم فصل بعد ذلك في أقسام الدلالة على المعاني فقال ((وجمع أصناف الدلالات على المعاني من لفظ وغيره، خمسة أشياء لا تنقص ولا تزيد، أولها اللفظ ثم الإشارة ثم



٣) الظاهر انه جعل اختلاف الصورة وتبينها أساساً للقسمة وليس اختلاف الكيفية الموجبة لارتباط الدال بالمدلول.

٤) جعل النسبة في مقابل باقي الأقسام وكونها تقوم مقامها ولا تقصر عنها، يوحى بأن لها خصوصية مقابل باقي الأقسام، والظاهر لكونها دلالة عقلية كما يفهم مما ذكر لها من تمثيل بقوله ((والسماوات والأرض آيات دالات وشواهد قائمات كل يودي عنك الحجة ويشهد لك بالربوبية))^(٢٥). لكن مثل هذه المصاديق أقرب إلى مفهوم الاستدلال منها إلى الدلالة. ويتجلى ذلك بقوله تمثيلاً لها ((سل الأرض من أجرى أنهارك وغرس أشجارك وحنى ثمارك، فإن لم تجب حوار إجابتك اعتباراً))^(٢٦). ولا يخفى صدق مفهوم الاستدلال على مثل هذه الأمثلة لاحتياج النتيجة إلى مقدماتها، بل نفس المقدمات قد تحتاج إلى أعمال تفكر ونظر. بخلاف الدال والمدلول بالمعنى الإصلاحي.

٥) عدم إغفال تباين الأقسام كي تكون قسمه منطقية إلا أنه جعل دلالة الخط في عرض الدلالة اللفظية، وهذا قد يكون دقيقاً، إذ أنها حاكية عنها،

إلا إنها غير مقيدة بالزمان والمكان، ولذا قال: ((أن الكتاب يقرأ في كل مكان ويدرّس في كل زمان، واللسان لا يعدوا سامعه ولا يتجاوزه إلى غيره))^(٢٧)، فالأنسب كونها في طول الدلالة اللفظية لا في عرضها لأنها رموز تلفظ.

٦) أغلب ما ذكر من أقسام يمكن أن يندرج تحت الدلالة الوضعية، حتى العقد والحساب وإن كان له ارتباط بقضايا واقعية وتكوينية كما مثل بقوله تعالى: ﴿الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ بِحُسْبَانٍ﴾^(٢٨).

٧) عدم التصريح بالدلالة الطبيعية، نعم يمكن جعل بعض ما مثل به للإشارة في هذا المورد كقوله: ((العين تبدي الذي في نفس صاحبها ... من المحبة أو بغض إذ كانا))^(٢٩).

٢- ابن جني

وكذلك تعرض أبو الفتح عثمان بن جني لأقسام الدلالة فافرد في خصائصه باباً بعنوان (الدلالة اللفظية والصناعية المعنوية)^(٣٠).

قال فيه ((إعلم أن كل واحد من هذه الدلائل مراعى مؤثر إلا أنها في القوة والضعف ثلاث مراتب فأقواهن اللفظية ثم تليها الصناعية، ثم تليها المعنوية))^(٣١).

ويمكن استجلاء ما قصده من هذه الدلالات مما ذكره من مصاديقها ، فقد ذكر أن في كل لفظ دال على الفعل يمكن أن تستخرج الدلالات الثلاث التي ذكرها فقال ((ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره ودلالة بنائه على زمانه ودلالة معناه على فاعله، فهذه ثلاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه))^(٣٢) . يمكن أن يلاحظ على مجمل كلامه ما يأتي:

(١) لم يذكر المقسم كما فعل الجاحظ ، بل ذكر هذه الأقسام من الدلالة، وقد يقال بأن المقسم هو مطلق الدلالة كذلك، أو الوضعية عموماً ، لكون أحد الأقسام أو الأصناف التي ذكرها هو الدلالة اللفظية. لكن المتأمل يظهر له أن المقسم عنده هو الدلالة اللفظية، إذ أن كل ما ذكره أرجعه إليها ، واللفظية التي ذكرها قسما تكون بمعنى أخص قصده بها .

(٢) قد يقال بإرجاع ما اسماه باللفظية والصناعية إلى الدلالة التضمنية بتقريب أن المصدر ((يدل على الحدث بدلالة المطابقة لأن كل معناه هو الحدث))^(٣٣) ، أما الفعل فلا يدل على الحدث فقط كالمصدر

فهو كالصفة يدل على الحدث وزيادة لذا قيل ((الفعل والصفة يدلان على الحدث بدلاته التضمن لأن الفعل معناه الحدث والزمان والصفة معناها الذات والحدث))^(٣٤) . ولكن يمكن القول بأن دلالة الفعل على الحدث والزمان ليست بالدلالة التطبيقية بل يدل ((على مجموعهما مطابقة))^(٣٥) ، إذ من الواضح أن ملاك التطبيقية هو أن يدل اللفظ الموضوع للدلالة على المعنى المطابقي على ما هو جزء لذلك المعنى - كما تقدم - لأنه موضوع لكليهما ، فيكون لهذا المعنى التضمني لفظ آخر يدل عليه مطابقة، فالفارق هو في لحاظ الجزئية في التضمن، ولفظ الفعل ليس كذلك ، لذا قيل ((إن الفعل وضع دليلاً للحدث والزمان))^(٣٦) ، فاذا وضع دالاً على كليهما كان دالاً عليها بالمطابقة لا بالتضمن.

(٣) أما الثالثة التي سماها معنوية، كدلالة لفظ الفعل على الفاعل ، فقد يقال بانها دلالة تضمنية كذلك، لأن ((النسبة الى الفاعل المعين جزء مفهوم الفعل))^(٣٧) ، والجزئية هي ملاك التضمنية - كما تقدم - لذا قيل ((والفعل لا يدل على الذات إلا



ضمناً))^(٣٨).

لكن بعد القول بدلالة الفعل على الزمان مطابقة لا ضمناً، يمكن القول بعدم وجود الفارق بين دلالاته على الزمان والذات ليكون دالاً على الأخير ضمناً، كما ان دلالاته على الذات لا يتناسب مع مفهوم الجزئية المقوم للدلالة التضمنية كدلالة البيت على الحائط مثلاً، لذا ذهب بعضهم إلى دلالة الفعل على الذات دلالة التزامية لا تضمنية، فإذا دلّ على الحدث والزمان مطابقة فانه يدل ((على الفاعل والمكان التزاماً))^(٣٩).

ويمكن أن نفهم هذا من كلام ابن جني نفسه إذ يقول ((وإنما كانت الصناعية أقوى من المعنوية من قبيل أنها وإن لم تكن لفظ فأنها صورة يحملها اللفظ))^(٤٠).

ويقصد بالصورة الهيئة، ولا شك أنها دلالة لفظية كما هو حال دلالة المادة، بخلاف المعنوية كما يرى، فيقول مفرقاً بين الأمرين ((ألا تراك حين تسمع (ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه، ثم تنتظر فيما بعد فتقول هذا فعل ولا بد له من فاعل، فليت شعري من هو وما هو، فتبحث إلى أن تعلم الفاعل من هو وما حاله من موضع آخر

لا من مسموع الضرب))^(٤١).

ولا شك أن الدلالة إذا لم تستفد من اللفظ مباشرة بل باللزوم العقلي فهي دلالة التزامية كدلالة الفعل على المكان لا بلفظه بل للزوم تحققه في مكان ما.

لكن الإنصاف وجود الفارق بين دلالة الفعل على الذات ودلالاته على المكان، فلا يفهم من لفظ الفعل أي دلالة على المكان، بل يفهم ذلك باللزوم العقلي وحكم العقل بوقوع كل فعل في مكان ما. وهذا خارج عن لفظ الفعل تماماً. وليس كذلك الامر في الدلالة على الذات إذ مع حكم العقل بضرورة نسبة كل فعل إلى فاعل، إلا ان نفس لفظه يفهم منه معنى الذات كما هو حال الدلالة على الزمان ويتجلى ذلك بمقارنة لفظ الفعل بلفظ المصدر إذ لا يستفاد منه إلا الحدث فقط.

٤) استدل ابن جني على مدعاه باستفادة دلالة لفظ الفعل على الذات التزاماً، لا من اللفظ حصراً، بقوله: ((ولو كنت أيضاً تستفيد الفاعل من لفظ ضرب لا معناه للزمك إذا قلت: قام إن تختلف دلالتها على الفاعل لاختلاف لفظيهما كما اختلفت دلالتهما على

الحدث لاختلاف لفظيهما، وليس الأمر كذلك، بل دلالة ضرب على الفاعل كدلالة قام وقعد ... لا فرق في جميع ذلك^(٤٢)، فثبتت الدلالة على الفاعل واختلافها على الحدث أمر واضح.

لكن يمكن أن يجاب عن ذلك نقضاً وحلاً، أما الجواب النقضي، فإن ابن جني جعل دلالة لفظ الفعل على الزمان والتي اسماها الصناعية صورة يحملها اللفظ تفريقاً لها عن المعنوية، ومع ذلك فإن دلالة لفظ (ضرب) على الزمان نفس دلالة (قام). وأما حلاً فهو لأن دلالة لفظ الفعل على الذات وان كانت متحدة في الجميع وهي نسبة صدور الحدث إلى فاعل، فهي دلالة لفظية غاية الأمر أنها مستندة إلى الصيغة لا المادة، لذا قيل « إن صيغ الأفعال في معنى نسبتها إلى الفاعل ليست تدل على معنى سوى صدورها عن شيء ما^(٤٣) ».

٥) بلحاظ ما تقدم لا يبعد القول بالدلالة المطابقة للفعل على الثالث، ويكون الفارق هو كيفية تحقيق الدلالة بالمادة عنها بالهيئة فقد قيل بـ((انحلال الوضع بالمشثقات إلى وضع نوعي للمادة فيها، ووضع

شخص للهيئة في كل واحد من الصيغ^(٤٤).

فكون المقصود بالمشثقات ما كان له مادة لها دلالة وهيئة كذلك واسم الفاعل كالفعل وغيره فيسمى في الأول وضعاً شخصياً وفي الثاني نوعياً، وهذا النوعي ((لا يتبدل ويتغير لتبدل المفردات والمواد الموجودة فيها، ولا يدور مدار مادة خاصة))^(٤٥).

٦) يمكن القول إن ابن جني جعل تباين الدلالة قوةً وضعفاً أساساً للقسمة، لا الكيفية الموجبة لربط الدال بالمدلول ولا اختلاف الصورة. لكن بعد القول بدلالة لفظ الفعل على الثالث بالدلالة اللفظية، إلا أنها مرة بالمادة وأخرى بالهيئة، فقد لا يكون جعل القوة والضعف أساساً للقسمة مناسباً.

المبحث الثالث: المساحة المشتركة بين المنطق واللغة
يمكن القول بوجود مساحة مشتركة بين علم المنطق وعلم اللغة وعلى وجه التخصيص علم البلاغة بلحاظ بعض الأقسام الدلالية، قال السكاكي : ((إن اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم أمكن أن تدل عليه من غير زيادة ولا نقصان بحكم الوضع



وتسمى هذه دلالة المطابقة، ودلالة (ضعية)^(٤٦)، وهذه هي الدلالة المطابقية التي ذكرت في التقسيم المنطقي من كون اللفظ دالاً بالوضع على تمام معناه . وذكر أن هذا المفهوم المدلول عليه مطابقة يمكن أن يكون له تعلق وارتباط بمفهوم آخر، ويكون ذلك المفهوم الآخر مدلولاً عليه بنفس اللفظة الموضوعية للمعنى المطابق لأنها يمكن ((أن تدل عليه بواسطة ذلك التعلق بحكم العقل ، سواء كان ذلك المفهوم الآخر داخلاً في مفهومها الأصلي، كالسقف مثلاً في مفهوم البيت ، وهذا دلالة تضمن دلالة عقلية أيضاً، أو خارجاً عنه كالحائط وتسمى هذه دلالة التزام ودلالة عقلية أيضاً))^(٤٧) . فذكر دلالة المطابقة والتضمن والالتزام. لكن قد يشكّل بأن هذا التقسيم جعل الدلالة المطابقية وضعية، والتضمن والالتزام عقلية ، وليس كذلك التقسيم المنطقي المتقدم، إذ جعلت هذه الدلالات الثلاث أقساماً للدلالة اللفظية التي هي قسم من الدلالة الوضعية فيسمه العقلية والطبيعية، تحت مقسم مطلق الدلالة . لكن بالتأمل يمكن رفع هذا الإشكال،

لأن المقصود بالعقلية هنا ليست العقلية المحضة غير المستندة إلى دلالة اللفظ بأي نحو من الإنحاء، بل ما يكون للفظ دور في استفادتها لأنها متفرعة عن المطابقية، لكن بواسطة التعلق العقلي وقولهم: إن اللفظة متى كانت موضوعة لمفهوم، يشهد أن كلامهم إنما هو في خصوص الدلالة الوضعية اللفظية. فالاختلاف إنما هو باختلاف اللحاظ.

قال التفتازاني ((والمنطقيون يسمون الثلاثة وضعيه باعتبار أن للوضع مدخلاً فيها، ويخصون العقلية بما يقابل الوضعية والطبيعية كدلالة الدخان على النار))^(٤٨)، فكون التضمن والالتزام وضعيتين بلحاظ كونها متفرعتين على المطابقية المتفق على كونها وضعية لفظية ، وكونهما عقليتين بلحاظ كون استفادتهما تحتاج إلى أعمال عقلي، إلا أنه متفرع عن المفهوم المدلول عليه بالدلالة اللفظية وليس كالعقلية المحضة مثل دلالة الدخان على النار خارجاً وما شاكل ذلك. ومما يؤيد ذلك ما ذكره بعض الاصوليين من أن ((الدلالة الوضعية هي دلالة المطابقة، واما الباقيتان فعقليتان))^(٤٩)، والمقصود بهما

التضمن والالتزام فأنهما عقليتان بلحاظ إن ((اللفظ اذا ما وضع لمسمى انتقل الذهن من المسمى إلى لازمه، ولازمه أن كان داخلا في المسمى فهي التضمن، وإن كان خارجاً فهي الالتزام))^(٥٠).

فالمتحصل: إن هذه الدلالات الثلاث التي ذكرت عند أهل البلاغة والأصول هي نفسها التي ذكرت عند المناطقة، إلا أن الفارق هو طبيعة العلم وموضوعه وهذا هو الذي اقتضى أن تكون التضمنية والالتزامية تحت جامع مشترك، عند علماء البلاغة وهو المعبر عنه بالدلالة العقلية، لأن موضوع علمه هو الدلالة اللفظية حصراً، فكان من الضروري بيان خصوصيات أقسام تلك الدلالة وكذا علم الأصول، بخلاف علم المنطق، فإنه ناظر لمطلق الدلالة ومنه يعرف سبب اهتمام علم البلاغة وعلى وجه التخصيص علم البيان، لهذا التقسيم وجعل دلالة التضمن والالتزام تحت عنوان مشترك لان هذا النوع من الدلالة يمكن أن يكون له ميزة خاصة تكون مفقودة في الدلالة المطابقية وأن كانت هي الدلالة الأصل، وهذه الخاصة يمكن

تسميتها بخاصية التفاوت الدلالي والتباين المعنوي، قال السكاكي: ((إن محاولة إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة بزيادة في وضوح الدلالة عليه والنقصان بالدلالة الوضعية غير ممكن))^(٥١)، ولا يخفى كون المراد بالدلالة الوضعية الدلالة المطابقية كما تقدم ولذا أوضح فيما بعد بأن ذلك التفاوت يمكن أن يكون ((في الدلالات العقلية، مثل أن يكون لشيء تعلق بآخر ولشان ولثالث))^(٥٢)، والمراد هنا بالعقلية هي التضمنية والالتزامية، لأن الجامع بينهما هو حيثية الانتقال من الملزوم إلى اللازم، وليس الفارق بينها إلا كون هذا اللازم داخلاً في المسمى الملزوم في التضمن وخارجاً عن الالتزام، فأمكن هذا أن يتحقق تفاوت الوضوح الدلالي بلحاظ حيثية الملازمة ((لجواز ان يكون للشيء لوازم، بعضها أوضح لزوماً من بعض))^(٥٣)، ولا يخفى أن هذا هو لب موضوع علم البيان لذا عرّف بأنه (علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه))^(٥٤)، وهذا يشمل فروعها الثلاثة لإمكان رجوعها واعتمادها على حيثية الملازمة لان ((اللفظ



المراد به لازم ما وضع له، إن قامت قرينة على عدم إرادة ما وضع له فهو مجاز، وإلا فهو كناية، ثم المجاز منه الاستعارة وهي ما تبنى على التشبيه ... فانحصر المقصود في التشبيه والمجاز والكناية^(٥٥).

وهنا تجدر الإشارة إلى وجود فارق بلحاظ حيثية اللزوم لا بما هي هي، بل بلحاظ طبيعتها المنسجمة مع نوع الدلالة وما هيته، إذ ليست الدلالة اللفظية كالعقلية من جميع الجهات، لذا قال علماء البيان: ((ولا يشترط في هذا اللزوم أن يكون مما يثبته اعتقاد المخاطب اما لعرف أو لغيرة))^(٥٦)، فـ((ليس المراد باللزوم الذهني اللزوم البين المعبر عند المنطقيين))^(٥٧). إذ أن المراد في المقام هو حصول الانتقال من معنى إلى آخر بمقتضى الملازمة بنحو من الأنحاء فـ((الدلالة الالتزامية يعبر فيها إما باللزوم العرفي أو العقلي البين بالمعنى الأخص بحيث يلزم من تصور الملزوم تصور اللازم))^(٥٨).

فلا يمكن حمل الملازمة في مقامنا على اللزوم العقلي الصرف كما هو في نظر علم المنطق من جميع الجهات بل بما يتناسب مع طبيعة اللغة وخصوصيتها ووظيفتها، فمن

الطبيعي أن يكون ((اللزوم في نظر علم البيان اعم من أن يكون عقلياً أو المقارب))^(٥٩)، لوضوح الاختلاف بين البعد المنطقي العقلي واللغوي المعرفي.

فالملاك هنا هو تحقق الانتقال سواء كان اللزوم عقلياً بيناً بالمعنى الأخص فلا يحتاج الأمر فيه إلى كثرة المقدمات أو كان عرفياً محققاً للغرض.

ويظهر ذلك جلياً في الكناية، كما إذا قال أحدهم ((زيد كثير الرماد، مريداً به إفادة ملزومة الذي هو جوده وسخاؤه))^(٦٠)، فتحقق الانتقال متحقق وفهم المقصود عند المخاطب واضح، وهو أنه ((يرد واقعاً انه كريم، فهو لم يقصد الإخبار عن كثرة رماده، وإنما اخبر عن كرمه، بل قد يستعمل ذلك ولا رماد له أصلاً))^(٦١)، إلا أن الملازمة بين المدلول المطابقي والمدلول الالتزامي الموجبة للانتقال متحققة عند المخاطب، ومثل ذلك قولهم: مهزول الفصيل وطويل النجاد وما شاكل، وكذلك باقي أقسام علم البيان.

والمتحصل: أن أهمية الدلالة التضمنية والالتزامية تتجلى في علم البيان، ولا يخفى ماله من أهمية

تعاطى التفسير وهو فيهما راجل))
 (٦٤)، لما يمكن ان يترتب على ذلك
 من اثار تتعلق بمسائل ذات ابعاد
 عقائدية وما شاكل.
 والنتيجة أن هذه الدلالات الثلاثة
 تتضافر على بيان أهداف الكتاب
 العزيز واستجلاء مقاصده وإيضاح
 أهدافه من المعتقدات والسلوكيات
 الشخصية والاجتماعية والأحكام
 النظامية، لذا قيل: ((إن جميع آيات
 القرآن الكريم أو الكثير منها دالة
 بالمطابقة او التضمن او الالتزام على
 أن المقصود من إنزال هذا الكتاب
 بيان الدين ومعرفة الله ومعرفة
 أحكام الله)) (٦٥).

في معرفة مقاصد المتكلم، لما له
 من خصوصية فهو وإن كان يشترك
 مع علم المعاني في بعض الجوانب
 لكن يمكن القول بزيادته بإفادته
 خصيصة التفاوت الدلالي، لذا قيل
 ((إن رعاية المطابقة لمقتضى الحال
 وهو المرجع في علم المعاني، معتبرة
 في علم البيان مع زيادة زيارة شيء
 آخر، وهو ايراد المعنى الواحد في
 طرق مختلفة)) (٦٣). فتضافر في هذه
 الدلالات الثلاث على بيان مراد
 المتكلم واستجلاء مقاصده وبيان
 فبمقتضى خصوصية التفاوت الدلالي
 في التضمنية والالتزامية تتفاوت
 الافهام كذلك لأن ((الدلالة العقلية
 غير منضبطة لاختلافها... بخلاف
 الدلالة الوضعية فأنها لتوفيقها
 على العلم بالوضع لا يتصور فيها
 الاختلاف ولا يتفاوت فيها الغبي و
 الذي)) (٦٣)، والمقصود بالعقلية لحاظ
 حيثية الملازمة من اللفظية.

وعليه تكون الحاجة إلى كلا العلمين
 من الضرورة بمكان، لفهم مقاصد و
 أغراض الكلام، خصوصاً كلام الباري
 عز و جل حتى قيل إن ((الواقف
 على تمام مراد الحكيم تعالى
 وتقدس من كلامه مفتقر العلمين
 كل الافتقار فالويل كل الويل لمن



أهم نتائج البحث:

(٧) يمكن إرجاع الأقسام الثلاثة التي ذكرها إلى ما يمكن أن يستفاد من معنى بوساطة المادة والهيئة .

(٨) مع الاختلاف في إرجاع بعض الأقسام إلى الدلالة الالتزامية أو التضمنية في تقسيم ابن جني، لكن لا يبعد القول بإرجاع الجميع إلى الدلالة المطابقة وكون الاختلاف إنما هو في اختلاف كيفية الدلالة لا في نوعها .

(٩) يمكن أن يُشكل على ما ذكره من الاختلاف في قوة الدلالة وضعفها وجعله أساساً للقسمة

(١٠) يمكن ملاحظة مساحة مشتركة في التقسيم بن المنطق واللغة وعلى وجه الخصوص البلاغة وبالأخص علم البيان.

(١١) إختلاف موضوع علم المنطق وعلم البيان والأصول يدفع ما يمكن أن يتوهم من إشكال على التقسيم بلحاظ المساحة المشتركة.

(١٢) مع أن الدلالة الأصل هي المطابقة - إلا أن أهمية دلالاتي التضمن والالتزام لا يمكن إغفالها في فهم مقاصد المتكلم - وهذا هو الذي أفرز هذا التقسيم .

(١٣) خصوصية التفاوت الدلالي ، يمكن ان تتحقق بالتضمن والالتزام

(١) تعدد التقسيمات الدلالية واختلافها ، بمقتضى اختلاف أساس القسمة الملحوظ لفرز الأقسام .

(٢) التركيز على الدلالة اللفظية كونها الأكثر أهمية بل هي المقصودة عموماً .

(٣) المُقسم في التقسيم المنطقي هو مطلق الدلالة مع التركيز على الدلالة اللفظية كما هو واضح بتقسيمها هي بالذات إلى أقسام ثلاثة، أما أساس القسمة فهو الكيفية الموجبة للانتقال من الدال إلى المدلول، لذا كان دقيقاً ومانعاً من الاضطراب وتداخل الأقسام .

(٤) شمل تقسيم الجاحظ مطلق الدلالة كالتقسيم المنطقي، إلا أن أساس القسمة الملحوظ هو اختلاف صور الدلالات مما أدى إلى شيء من التداخل في بعض الأقسام.

(٥) بلحاظ ما ذكر من مصاديق يمكن أن تكون الأقسام عموماً شاملة للدلالة الوضعية والطبيعية والعقلية، إلا أن بعض ما ذكر اقرب إلى مفهوم الاستدلال منه إلى مفهوم الدلالة .

(٦) ركز ابن جني في تقسيمه للدلالة على الدلالة اللفظية، واعتمد قوة الدلالة وضعفها أساساً للقسمة.

- لا بالمطابقة، لذا كانتا متعلقاً للمجاز بخلاف المطابقة فأكسبها ذلك زيادة اهتمام.
- (١٤) الفارق في الملازمة المقوومة للتضمن والالتزام، بين اللغة والمنطق يرجع إلى التوسع في اللغة، لذا يمكن القول بان تلك الملازمة هنا اقرب إلى العرفية منها إلى العقلية أحياناً.
- الهوامش:
- ١- العين: ٨/٨.
 - ٢- تهذيب اللغة: ٤٨/١٤.
 - ٣- الصحاح: ٤/١٦٩٨.
 - ٤- مقاييس اللغة: ١/٢٥٩.
 - ٥- التعريفات: ١٠٤.
 - ٦- المصدر نفسه: ١٠٤.
 - ٧- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/٧٨٧.
 - ٨- المنطق: المظفر: ١٢٨.
 - ٩- ينظر: المنطق للمظفر: ١/٣٠١-٣٢.
 - ١٠- الكليات: ١/١٤٤.
 - ١١- ينظر: المقرر: ٤٨/١.
 - ١٢- المقرر: ٤٨/١.
 - ١٣- شرح الرضي على الكافية: ١/٤٩١.
 - ١٤- المقرر: ١/٤٨-٤٩.
 - ١٥- البحر المحيط في التفسير: ٧/٥٣٦.
 - ١٦- تفسير المراغي: ١٧/١٤٣.
 - ١٧- صفوة التفاسير: ٢/٢٧٥. ينظر:
 - السفير حدائق الروح والريحان: ١٨/٤٤٧.
 - التفسير الميسر: ١٧/٢٧٤.
 - ١٨- المنطق: المظفر: ١/٣١.
 - ١٩- أصول الفقه: المظفر:
 - ٢٠- الشفاء: ٤/١.
 - ٢١- الكليات: ١/٤٤١.
 - ٢٢- ينظر: البحر المحيط في أصول الفقه: ٢/٢٦٩.
 - ٢٣- البيان والتبيين: ١/٨٢.
 - ٢٤- المصدر نفسه: ١/٨٢.
 - ٢٥- المصدر نفسه: ١/٨٦.



- ٢٦- البيان والتبيين: ٨٢/١.
- ٢٧- المصدر نفسه: ١٨٠/١.
- ٢٨- المصدر نفسه: ٨٥/١.
- ٢٩- المصدر نفسه: ٨٤/١.
- ٣٠- الخصائص: ١٠٠/٣.
- ٣١- الخصائص: ١٠٠/٣.
- ٣٢- المصدر نفسه: ١٠٠/٣.
- ٣٣- منحة الجليل: ١٩٣/٢.
- ٣٤- منحة الجليل: ١٩٣/٢.
- ٣٥- حاشية الصبان: ١٦٢/٢.
- ٣٦- اللباب في علل البناء والأعراب: ٩٧/١.
- ٣٧- حاشية الصبان: ١٦٢/٢.
- ٣٨- شرح الرضي على الكافية :
- ٣٩- حاشية الصبان: ١٦٢/٢.
- ٤٠- الخصائص : ٣ / ١٠٠ .
- ٤١- المصدر نفسه: ١٠٠/٣.
- ٤٢- الخصائص : ٢ / ١٠١ .
- ٤٣- مفتاح العلوم ٢٩٤.
- ٤٤- نهاية الأفكار: ١٢٦/١.
- ٤٥- انوار الأصول: ٨٠/١.
- ٤٦- مفتاح العلوم: ٣٢٩.
- ٤٧- المصدر نفسه: ٣٢٩-٣٣٠.
- ٤٨- شرح المختصر: ٢٨٠.
- ٤٩-المحصول: ٢١٩/١ .
- ٥٠-الإبهاج: ٢٤٠/١.
- ٥١- مفتاح العلوم: ١٦٢.
- ٥٢- المصدر نفسه: ٣٢٩.
- ٥٣- الايضاح: ٢٠١/١.
- ٥٤- التعريفات: ١٥٦.
- ٥٥- الايضاح في علوم البلاغة: ٢٠١/١.
- ٥٦- الإيضاح في علم البلاغة: ٢٠١/١.
- ٥٧- شرح المختصر: ٢٨١.
- ٥٨- حقائق الأصول: ٢١٨/١.
- ٥٩- الكليات: ٧٩٦.
- ٦٠- نهاية الأفكار: ١٨٠/١.
- ٦١- منتقى الأصول: ٤١٣/٥ ؛ ينظر: هداية المسترشدين: ٥٤٥/١.
- ٦٢- شرح المختصر: ٢١.
- ٦٣- الكليات: ١٠٣٨.
- ٦٤- مفتاح العلوم: ١٦٢.
- ٦٥- مفاتيح الغيب : ٥٦/١٢ . ينظر : غرائب القرآن و رغائب الفرقان: ٧٦/٣ . محاسن التأويل: ٣٥٣/٤.

المصادر والمراجع:

- ١) أصول الفقه : الشيخ محمد رضا المظفر (ت١٣٨٨هـ)، الناشر: اسماعيليان، قم، الطبعة الثامنة عشر ، ١٤٢٥هـ.
- ٢) أنوار الأصول، تقريرات أبحاث آية الله العظمى الشيخ ناصر مكارم الشيرازي، قم، انتشارات إمام على بن أبي طالب (ع)، الطبعة الثالثة، (١٣٨٢هـ.ش).
- ٣) البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (ت٧٤٥هـ) ، تحقيق : صدقي محمد جميل ، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.
- ٤) البيان والتبيين: أبو عثمان عمر بن بحر بن محبوب الكناني الليثي الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥ هـ)، دار ومكتبة الهلال، بيروت ١٤٢٣هـ.
- ٥) التعريفات: على بن محمد بن علي

(١٢) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي النحوي (ت٦٨٨هـ)، شرح وتعليق: يوسف حسن عمر ، جامعة قاريونس - ليبيا، الطبعة الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ .

(١٣) شرح المختصر، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٣هـ)، تحقيق: الدكتور عبد الحميد هندواوي، دار المجتبى، تاريخ النشر: ١٤٣٤هـ.ق ، الطبعة الأولى .

(١٤) الشفاء: أبو علي الحسين بن عبد الله بن سينا ت (٤٢٨هـ)، تحقيق : الاب قواني محمد الخضر، فؤاد الاهواني ، نشر دائرة المعارف العمومية، المطبعة الاميرية، القاهرة ، ١٩٥٢م.

(١٥) الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارس (ت٣٩٣هـ)، تحقيق : احمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ / ١٩٨٧م.

(١٦) صفوة التفاسير ، محمد على الصابوني، دار الصابوني للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة ، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ / ١٩٩٧م.

(١٧) العين ، ابو عبد الرحمن الخليل بن احمد بن عمرو بن قنبر الفراهيدي البصري ت (١٧٠هـ) تحقيق: د. مهدي المخزومي ، د. إبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال.

(١٨) كشاف اصطلاح الفنون والعلوم، محمد بن علي القاضي، محمد حامد بن محمد صابر الغروفي التهانوي (ت١١٥٨هـ)، تحقيق: د.علي دحروج ، - نقل النص

الشريف الجرجاني (ت٨١٦هـ)، تحقيق : جماعة من العلماء باشراف الناشر دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣م.

(٦) تفسير المراغي : احمد بن مصطفى المراغي (ت١٣٧١هـ)، الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى الباوي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأولى ١٩٢٦م.

(٧) التفسير الميسر : نخبة من أساتذة التفسير، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف السعودية ، الطبعة الثانية، فريدة ومنقحة ، ١٤٣٠هـ / ٢٠٠٩م.

(٨) تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن احمد الازهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.

(٩) حاشية الصبان على شرح الاشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبان الشافعي (ت١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية : بيروت - لبنان - الطبعة الأولى - ١٤٠٧ هـ / ١٩٩٧م.

(١٠) حدائق الروح والريحان في روابي علوم القرآن، الشيخ العلامة محمد الأمين بن عبد الله الارضي العلوي الهروي الشافعي، إشراف ومراجعة: الدكتور هاشم محمد علي بن حسين مهدي، دار طوق النجاة، بيروت - لبنان، الطبعة الأولى - ١٤٢١ هـ / ٢٠٠١م.

(١١) الخصائص : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلية (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة .



الطبعة الثالثة عشر، ١٤٢٦هـ -
٢٦) نهاية الأفكار، آقا ضياء الدين العراقي،
مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة
المدرسين، قم المشرفة، ١٤٠٥هـ

Sources and References

1. *Usul al-Fiqh* (Principles of Jurisprudence), Sheikh Muhammad Ridha al-Muzaffar (d. 1388 AH), Publisher: Isma'iliyan, Qom, 18th edition, 1425 AH.
2. *Anwar al-Usul*, notes on the research of Grand Ayatollah Sheikh Naser Makarem Shirazi, Qom, Imam Ali ibn Abi Talib Publications, 3rd edition, 1382 SH.
3. *Al-Bahr al-Muhit fi al-Tafsir*, Abu Hayyan Muhammad ibn Yusuf al-Andalusi (d. 745 AH), edited by Sidqi Muhammad Jamil, Dar al-Fikr, Beirut, 1420 AH.
4. *Al-Bayan wa al-Tabayin*, Abu 'Uthman 'Amr ibn Bahr al-Jahiz (d. 255 AH), Dar wa Maktabat al-Hilal, Beirut, 1423 AH.
5. *Al-Ta'rifat*, Ali ibn Muhammad al-Sharif al-Jurjani (d. 816 AH), edited by a group of scholars under Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 1st edition, 1403 AH / 1983 CE.
6. *Tafsir al-Maraghi*, Ahmad ibn Mustafa al-Maraghi (d. 1371 AH), Publisher: Mustafa al-Babi al-Halabi Press,

- الفارسي إلى العربية - د. عبد الله الخالدي،
مكتبة لبنان ناشرون، بيروت.
١٩) الكليات، أبو البقاء ايوب بن موسى
الحسيني القريمي الكفوي الحنفي
(ت١٠٩٤هـ) تحقيق: عدنان درويش،
محمد المصري ، مؤسسة الرسالة ، بيروت.
٢٠) اللباب في علل البناء والاعراب ، أبو
البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله
العكبري البغدادي محب الدين، تحقيق:
عبد الاله النهان، دار الفكر ، دمشق،
الطبعة الأولى ١٤١٦هـ / ١٩٩٥م.
٢١) مفتاح العلوم، أبو يعقوب يوسف بن
أبي بكر محمد بن علي السكاكي الخوارزمي
الحنفي (ت٦٢٦هـ)، ضبطه وكتب هوامشه
وعلق عليه: نعيم زرزور، دار الكتب
العلمية، بيروت - لبنان ، الطبعة الثانية،
١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.
٢٢) مقاييس اللغة : أبو الحسين احمد
بن فارس بن زكريا القزويني الرازي
(ت٢٩٥هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ،
دار الفكر، ١٣٩٩ هـ / ١٩٧٩م.
٢٣) المقرر في شرح منطق المظفر، السيد
رائد الحيدري ، دار الأميرة، بيروت، الطبعة
الأولى، ١٤٢٩هـ.
٢٤) منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل .
حاشية على شرح ابن عقيل على ألفية ابن
مالك، محمد محي الدين عبد الحميد ، دار
التراث القاهرة، دار مصر للطباعة، الطبعة
العشرون، ١٤٠٠هـ / ١٩٨٠م.
٢٥) المنطق ، الشيخ محمد رضا المظفر
(ت١٣٨٨هـ)، الناشر: اسماعيليان، قم

13. *Sharh al-Mukhtasar*, Sa'd al-Din al-Taftazani (d. 793 AH), edited by Dr. Abdul Hamid Hindawi, Dar al-Mujtaba, 1st edition, 1434 AH.
14. *Al-Shifa'*, Abu 'Ali Ibn Sina (Avicenna) (d. 428 AH), edited by Qawani Muhammad al-Khidr and Fu'ad al-Ahwani, published by the General Encyclopedia, Cairo, 1952 CE.
15. *Al-Sihah Taj al-Lughah wa Sihah al-'Arabiyya*, Abu Nasr Isma'il ibn Hammad al-Jawhari (d. 393 AH), edited by Ahmad Abdul Ghafur Attar, Dar al-'Ilm lil-Malayan, Beirut, 4th edition, 1407 AH / 1987 CE.
16. *Safwat al-Tafsir*, Muhammad Ali al-Sabuni, Dar al-Sabuni, Cairo, 1st edition, 1417 AH / 1997 CE.
17. *Al-'Ayn*, Abu 'Abd al-Rahman al-Khalil ibn Ahmad al-Farahidi (d. 170 AH), edited by Dr. Mahdi al-Makhzumi and Dr. Ibrahim al-Samarrai, Dar wa Maktabat al-Hilal.
18. *Kashshaf Istilahat al-Funun wa al-'Ulum*, Muhammad ibn Ali al-Qadi, Muhammad Hamid ibn Muhammad Sabir al-Tahanawi (d. 1158 AH), edited by Dr. Ali Dahruj, translated from Persian to Arabic by Dr. Abdullah al-Khalidi, Maktabat Lubnan, Beirut.
19. *Al-Kulliyat*, Abu al-Baqa' Ayyub ibn Musa al-Kafawi al-Hanafi (d. 1094 AH), edited by Adnan Darwish and Muhammad al-Masri, Mu'assasat al-Risala, Beirut.
7. *Al-Tafsir al-Muyassar*, a group of professors of Tafsir, Publisher: King Fahd Complex for Printing the Holy Qur'an, Saudi Arabia, 2nd revised edition, 1430 AH / 2009 CE.
8. *Tahdhib al-Lughah*, Abu Mansur Muhammad ibn Ahmad al-Azhari (d. 370 AH), edited by Muhammad 'Awad Mur'ib, Dar Ihya' al-Turath al-'Arabi, Beirut, 1st edition, 2001 CE.
9. *Hashiyat al-Saban 'ala Sharh al-Ashmuni li-Alfiyyat Ibn Malik*, Abu al-'Irfan Muhammad ibn Ali al-Saban al-Shafi'i (d. 1206 AH), Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 1st edition, 1407 AH / 1997 CE.
10. *Hada'iq al-Ruh wa al-Rayhan fi Rawabi 'Ulum al-Qur'an*, Sheikh Muhammad al-Amin ibn 'Abd Allah al-Ardi al-'Alawi al-Hanafi al-Shafi'i, supervised by Dr. Hashim Muhammad Ali ibn Husayn Mahdi, Dar Tawq al-Najah, Beirut, 1st edition, 1421 AH / 2001 CE.
11. *Al-Khasa'is*, Abu al-Fath 'Uthman ibn Jinni (d. 392 AH), edited by the Egyptian General Book Organization, 4th edition.
12. *Sharh al-Radhi 'ala al-Kafiya li-Ibn al-Hajib*, Radi al-Din Muhammad ibn al-Hasan al-Istarabadi (d. 688 AH), commentary by Yusuf Hasan 'Umar, University of Qariyounis, Libya, 11th edition, 1383 AH.



Dar al-Amira, Beirut, 1st edition, 1429 AH.

24. *Minhat al-Jalil bi-Tahqiq Sharh Ibn 'Aqil*, commentary on Ibn 'Aqil's explanation of Alfiyyat Ibn Malik, Muhammad Muhyi al-Din Abdul Hamid, Dar al-Turath, Cairo, 20th edition, 1400 AH / 1980 CE.

25. *Al-Mantiq* (Logic), Sheikh Muhammad Ridha al-Muzaffar (d. 1388 AH), Publisher: Isma'iliyan, Qom, 13th edition, 1426 AH.

26. *Nihayat al-Afkar*, Aqa Dhiya' al-Din al-'Iraqi, Islamic Publishing Institute affiliated with the Association of Teachers, Qom, 1405 AH.

20. *Al-Lubab fi 'Ilal al-Bina' wa al-I'rab*, Abu al-Baqa' Abdullah ibn al-Husayn al-'Akbari al-Baghdadi, edited by Abdul Ilah al-Nabhan, Dar al-Fikr, Damascus, 1st edition, 1416 AH / 1995 CE.

21. *Miftah al-'Ulum*, Abu Ya'qub al-Sakkaki (d. 626 AH), annotated by Na'im Zarzur, Dar al-Kutub al-'Ilmiyya, Beirut, 2nd edition, 1407 AH / 1987 CE.

22. *Maqayis al-Lughah*, Abu al-Husayn Ahmad ibn Faris ibn Zakariya al-Razi (d. 295 AH), edited by Abdul Salam Harun, Dar al-Fikr, 1399 AH / 1979 CE.

23. *Al-Muqarrar fi Sharh Mantiq al-Muzaffar*, Sayyid Ra'id al-Haydari,

